

الدجاج يعاني انقطاع الكهرباء أيضاً!

السويداء-عبير صيموعة

عانت منشأة الدواجن في السويداء خلال الأعوام الماضية غلاء مستلزمات الإنتاج كافة وعدم توافرها في السوق المحلية وخاصة مادة الأعلاف التي تشكل ٧٠٪ من هذه المستلزمات. إضافة إلى تحكم القطاع الخاص بهذه المادة وعدم البيع تقسيطاً ما ترتب على المنشأة أعباء إضافية.

إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الآونة الأخيرة فيما يخص مادة الأعلاف من خلال منح شهادات الاستيراد لعدد من المستوردين ما منع احتكار المادة لدى تجار القطاع الخاص أدى إلى التخفيف من تكاليف الإنتاج، إضافة إلى إلزام المستوردين ببيع ١٥٪ من الأعلاف التي يستوردونها بقيمة التكلفة مناصفة بين المؤسسة العامة للأعلاف ومنشأة الدواجن، أدى إلى تخفيف معاناة المنشأة بتأمين الأعلاف نوعاً ما.

وبين مدير عام منشأة الدواجن في السويداء طلعت النمر أن معاناة المنشأة لم تقتصر على الأعلاف بل كان للتأخر الكهربائي النصيب الأكبر في اعتراض سير العملية الإنتاجية ضمنها، الأمر الذي دفع إدارة المنشأة وبالتنسيق مع شركة الكهرباء في السويداء إلى العمل على إعداد دراسة فنية لإيصال خط كهربائي «توتر متوسط دائم» من محطة الكوم واستئنائها من برنامج التقنين لما في ذلك من آثار إيجابية على سير العملية الإنتاجية في المنشأة والتقليل من الخسائر والهدر الناتج عن عثرة الأعطال والتكاليف المرتفعة لصيانة المولدات الكهربائية، التي زادت أخطاها بسبب العمل لفترات طويلة ويسبب عمرها الاهتلاكي وقدمها والبالغ نحو ٣٨ عاماً إضافة إلى تقليل وتفايدي الخطر الذي تتعرض له حياة القطعان المرعية في المنشأة في حال التعطل الفجائي لهذه المولدات وعدم إقلاعها، مشيراً إلى أنه يتم تنفيذ خط التوتر على حساب المنشأة وتغطية هذه التكاليف من خلال وفر التكاليف الناتجة عن إنفاق العمل بالمولدات ومستلزماتها ومن المتوقع انتهاء العمل في هذا المشروع بداية الشهر القادم، لافتاً إلى قيام الدائرة بتضمين براد النفاخ الكائن في المنشأة لدائرة الخزن والتسويق بقيمة ١٢ مليون ل.س مع تأمين ٣١ ألف صندوق بلاستيكي، وبين النمر أن إنتاج المنشأة من البيض بلغ خلال شهري كانون الثاني وشباط نحو ٥ ملايين و١٥٠ ألف بيضة.

الكتشفية
رأسمالها أكثر



تزوير وسرقة لوحات سيارات واستخدامها في مناطق المسلحين.. وتجار أزمة يبيعون أضياب المواطنين في السوق السوداء!

وزير النقل لـ«الوطن»: زمن الورقيات ولّى.. و١٧ مليار ليرة قيمة الرسوم المستوفاة في مديريات النقل

محمد منار حميجو

نص على منحها صلاحيات منع السفر المستعجل ووسع من صلاحيات القضاء مشروع قانون المحاكم الجمركية يحدث محاكم في كل المحافظات

يحق للمحكمة الرجوع عن قرار منع السفر في حال وجدت أن الجمارك غير محقّة

يحق للجمارك استئناف قرار إخلاء السبيل خلال ثمان وأربعين ساعة من صدوره. وبين مشروع القانون أنه تنقل جميع الدعاوى للمحكمة أمام محاكم البداية الجمركية بوضعها الراهن إلى المحاكم المحددة في المحافظات وفق الاختصاص المكاني.

وأوضح المصدر أن هناك دعاوى منظورة في دمشق لأشخاص من حمص أو ريف دمشق ومحافظات أخرى فتنقل هذه الدعاوى كما هي إلى المحاكم التي أحدثت في محافظاتهم ويتم المضي في إجراءاتها من مكان ما توقفت به المحكمة السابقة. وأكد مشروع القانون أن الاختصاص المحلي للمحكمة التي تقع في دائرتها المخالفة الجمركية من النظام العام وعلى المحكمة أن تنبأها من تلقاء ذاتها كما أنه للأطراف إثارتها في أي مرحلة من مراحل الدعوى.

وأضاف مشروع القانون: تختص المحكمة بالنظر في دعوى الحق الشخصي التي تقبها إدارة الجمارك أو نوب الشأن، مؤكداً أنه يتم الطعن بالقرار الصادر عن وزير المالية بإلغاء الجزاء الاحتياطي وعلى قرارات بيع البضائع المجوزة والتحصيل والتغريم أمام المحكمة. وأوضح مشروع القانون أن قرارات المحكمة الجمركية تكون مبرمة في حال قضت في دعاوى إذا كان النزاع لا يتجاوز ١٠ آلاف ليرة، مشيراً إلى أنه تقبل القرارات والأحكام الصادرة عن المحكمة الطعن أمام الغرفة المختصة لدى محكمة القضاء. واعتبر مشروع القانون القيود الصادرة من الجمارك وثيقة يعتد بها في القضاء، باعتبار أنها هي المسؤولة عن ضبط مخالفات التهريب.

فادي بك الشريف

كشف وزير النقل المهندس علي حمود في تصريح خاص للوطن أن قيمة الرسوم المستوفاة في مديريات النقل لقاء تنفيذ أضياب ومعاملات المواطنين تجاوزت ١٧ مليار ليرة خلال ٢٠١٦، بزيادة ٦ مليارات ليرة عن ٢٠١٥، مبيّناً وجود إجراءات جديدة على صعيد التأكد من الفحص الفني للسيارات من خلال أجهزة وأشرطة مغنطة لمنع أي حالات تزوير وتدقيق معلومات السيارات بما يحفظ حق وملكية المواطن، ومنع أي تزوير وفساد.

وخلال رده على سؤال الوطن عن وجود نقص في الكوادر وضرورة تسريع آلية تنفيذ المعاملات، قال حمود على هامش اجتماعه أمس بمديري النقل في المحافظات: يتم تطبيق البريد الإلكتروني وإلغاء المعاملات الورقية لإنجاز العمل بشكل سريع مضيئاً: لن نقبل بالورقيات في مديريات النقل. كما لفت حمود إلى اعتماد وقت محدد لكل نوع من المعاملات وتوثيقها وتدقيق الأرقام عند تسجيل أي آلية، ورفد المديرية بكوادر إضافية وتعيين بعض العاملين بشكل مؤقت، مشدداً على منع ابتزاز المواطن، وأن كل مدير يعتبر مسؤولاً على التزام موظفيه وعدم إساءتهم، مضيئاً: لن نتساهل مع أي مدير يتساهل مع أي موظف في مديريته، وعلى المدير أن يكشف هو الإساءة لا أن ينتظر الجهات المختصة.

وأشار حمود إلى التدقيق على اللجان الفاحصة، ومنع أي حالات قص للرقم على (الشناسية) ونقله إلى سيارة أخرى، وخاصة أن هناك حالات يتم من خلالها نقل الشريط وملكية السيارات إلى مناطق غير آمنة دون رؤيتها وتدقيقها من اللجان الفنية، مؤكداً ضرورة منع إرسال الشريط المغنط مع شخص بفرده.

وذكر أن إتلاف اللوحات يجب أن يتم عبر لجان خاصة مع تصوير عملية الإتلاف،



زيتون لـ«الوطن»: بيع ١٠٠٠ سيارة خلال ٣ أشهر السوسي: ظاهرة معقبي المعاملات أشبه بالسرطان!

لـ«الوطن» أن لدى المديرية نحو ٦٢ ألف آلية مسجلة خلال العام الماضي، ويتم تنفيذ ٢٠٠ معاملة أسبوعياً، وتم تحصيل ٢٠٠ مليون رسوم خلال ٣ أشهر.

وأشار مدير نقل درعا مهيب الرفاعي إلى تحصيل ٢٧٥ مليون ليرة وتسجيل ٩٠ ألفاً و٨٣١ مركبة خلال ٢٠١٦، مضيئاً إلى نقص الكادر أعاق أرشفة الأضياب، علماً أن لدى المديرية ١٧ عمالاً فاعلاً.

بدوره مدير نقل الرقة خلف الحمود لفت إلى أن الميزانية غير كافية، وتمت سرقة ٥ آلاف لوحة واستخدامها في مناطق الإزميين، علماً أن اللوحات تم جردها، ذاكراً وجود تجار أزمة يبيعون أضياب المواطنين في السوق السوداء.

وأشار مدير نقل حلب محمد الحسين إلى ضرورة تجهيز مبنى موقع الفحص الفني للسيارات وذلك بهدف استيعاب ٨٢ عمالاً في المديرية.

وأن الدخول إلى قاعدة البيانات عبر اللجان المختصة، موضحاً أن الوزارة ستدخل في عمل جميع المديريات.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال مدير نقل ريف دمشق محمود زيتون: إن عدد المعاملات المنفذة في المديرية منذ بداية العام قدر بنحو ٣٥٠ معاملة، وبيع يوم نحو ١٠٠٠ سيارة خلال ٣ أشهر، وتنفيذ ٣٠٠ معاملة تجديدياً خلال أسبوع، مشيراً إلى أن عدد المعاملات المنفذة خلال العام الماضي تجاوز ٢٠٠ ألف معاملة، برسوم مستوفاة تجاوزت الملياري ليرة.

وأضاف زيتون: إن لدى المديرية ٣ دوائر فرعية في كل من طنا والنبك وقطيفة، لافتاً إلى الاستغناء عن الفاكس والهاتف، والتخاطب عن طريق البريد الإلكتروني، ومطابقة أي معاملة مع مديريات النقل الأخرى.

وقال مدير نقل دمشق ياسر محمد: إنه تم إحداث مراكز إسعافية لتجابهة أعمال

٤٧,٧ مليار ليرة خسائر القنيطرة في القطاع الزراعي

القنيطرة - الوطن

أجرت مديرية الزراعة بالقنيطرة بالتعاون مع المركز الوطني للسياسات الزراعية ومنظمة الأغذية «الفاو» دراسة حول تقدير حجم الأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في محافظة القنيطرة وكان حجم الضرر كبيراً. وبين مدير الزراعة بمحافظة القنيطرة المهندس شامان الجمعة أن أضرار المحاصيل الزراعية قدرت بنحو ٣٦ مليار ليرة سورية وبالأشجار المثمرة نحو ٣ مليارات ليرة سورية وبالإننتاج الحيواني نحو ٣,٥ مليارات ليرة سورية وبالغابات الحراجية نحو ١ مليار ليرة سورية وفي البني التحتية ٢,٣ مليار ليرة سورية وبالتالي فإن المجموع النهائي للتكلفة الكلية للأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي بالقنيطرة نحو ٤٧,٧ مليار ليرة سورية والرقم قابل للزيادة أو النقصان. ويسبب المجموعات الإرهابية والتهجير القسري لأبناء المحافظة من قراهم تقلصت المساحة المزروعة بنسبة كبيرة، لتساوي تقريباً ١٠-٢٠٪ فقط مقارنة بالمساحة المزروعة قبل ٢٠١١ في محافظة القنيطرة وخاصة القمح والشعير، فقد كانت تقدر المساحة المزروعة بالقمح قبل الأزمة نحو ١٣٤ هكتاراً واليوم وحسب إحصائيات

أكثر من ٢٠٠٠ شخص بيد العدالة في حلب القبض على عصابة سرت سيارات.. واستعادة ١٩ سيارة

محمود الصالح



المحافظ يسلم السيارات المسروقة لأصحابها

المسروقة في زمن قياسي، وعبر عدد من المواطنين عن سعادتهم بإعادة سياراتهم المسروقة إليهم موجبين الشكر لكل الجهود المبذولة من المحافظة وقيادة الشرطة للحفاظ على سلامة وأمان كل مواطن، واعترف عدد من اللصوص أنهم كانوا يقومون بسرقاتهم ليلاً ومن ثم يتقلون السيارات إلى محافظة حماة ويبيعونها بأسعار زهيدة مضيئاً أنهم كانوا يضعون في كل سيارة امرأة وبعض الأطفال لإبعاد الشبهة عنهم.

الشرطية في الأحياء المحررة بالإضافة لتكثيف الدوريات والتحرري الجدي لمنع الجرائم والقبض على المجرمين حيث تم إلقاء القبض على ١١ من لصوص السيارات واستعادة ١٩ سيارة حتى الآن فيما أشار المواطن عبد المعطي سدوقي إلى أن سيارته كانت قد سرقت من أمام منزله في حي سيف الدولة فيدار على الفور لإبلاغ الشرطة وخلال ٤٨ ساعة أعيد له سيارته ونوه أحمد سلطان بسرعة تحرك الشرطة وهو ما أدى لإعادة سيارته

أوضح المهندس قاسم الزنيقة مدير فرع هيئة الاستثمار بدير أنه يجري حالياً إعادة تقييم القرص الاستثمارية المتوافرة في المحافظة والتي كانت مطروحة سابقاً، ولاسيما آخرها في مؤتمر الاستثمار الذي عقد بمحافظة السويداء عام ٢٠١٠، وذلك لجهة إعادة توزيع تلك الفرص على عقارات أملاك الدولة الآمنة وأخذ الموافقات اللازمة من دائرة أملاك الدولة وغيرها والنظر في إمكانية إعطاء الترخيص الإداري وتجهيز إضبارة خاصة بكل فرصة لطرحة جاهزة للاستثمار من دون أي معوقات. لافتاً إلى أنه من أهم الفرص الاستثمارية المتوفرة في محافظة درعا تكبير وتكرير وتعبئة زيت الزيتون بعبوات تصديرية وخاصة أنه يتوافر في درعا نحو ٦ ملايين شجرة زيتون، وإعادة تصنيع نواتج عصر الزيتون (البيرين) حيث يتوافر في درعا نحو ٤٠ معصرة زيت زيتون نحو ٧٦ خط إنتاج جميعها حديدي يعمل على مبدأ الطرد المركزي. وكذلك تصنيع عصائر البندورة الطبيعية بيد أن إنتاجية المحافظة من هذا المحصول عالية جداً، مبيّناً أنه بلغت كمية المنتج في الموسم الماضي نحو ٢٠٥ آلاف طن من البندورة العالية الجودة، وتصنيع الحليب الجفف ومشتقات الألبان للإنتاجية العالية من مادة الحليب، وتصنيع السماد العضوي من مخلفات الدواجن التي تتواجد بأعداد كبيرة بديرعا، وتصنيع الأعلاف الجاهزة.

ومن الفرص الاستثمارية أيضاً تكسير الحجر البازلتي الذي يتوافر بكميات هائلة في حوران للإفادة منه في تأسيس الطرق وأعمال البناء، ومشروع تنفيذ محطة توليد ريفية باستطاعة ٥٠ ميغا واط والموقع المقترح في شمال بلدة بياغيت.